

Distr.: General
19 November 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إلى بيان رئيسة مجلس الأمن المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠١٩ (S/PRST/2019/7) بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (المكتب)، إضافة إلى التقرير الذي قدّمته إلى مجلس الأمن في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (S/2018/1175).

واستجابة لطلب مجلس الأمن، عيّنت ممثلي الخاص السابق لمنطقة وسط أفريقيا، عبد الله باتيلي، لإجراء استعراض استراتيجي مستقل للمكتب. وأحيل من خلال هذه الرسالة تقرير الاستعراض المستقل (انظر المرفق). وأقدم أيضا فيما يلي ملاحظاتي وتوصياتي بشأن التقرير، وأيضا بشأن عمل المكتب.

النتائج الرئيسية للاستعراض الاستراتيجي

أشار تقرير الاستعراض الاستراتيجي المستقل إلى أن منطقتي غرب أفريقيا والساحل شهدتا تقدما وتحديات ونكسات منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في عام ٢٠١٦، بعد دمج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل.

وأحرز معظم بلدان منطقتي غرب أفريقيا والساحل تقدما كبيرا في مجالات الديمقراطية والعدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠١٦، أُجريت انتخابات رئاسية، أدى كثير منها إلى انتقال سلمي للسلطة، في ١٢ بلدا من بلدان المنطقة الـ ١٦.

وعلى الرغم من هذا التقدم، شكّل كثير من العمليات الانتخابية المطعون في صحتها في جميع أنحاء المنطقة مصدرا للتوتر، بما في ذلك تعديلات دستورية أو انتخابية مثيرة للجدل فاقمها عدم احترام الأجهزة القضائية للأحكام الدستورية وحقوق الإنسان. وزاد في تأجيج تلك التوترات عدم المساءلة المتصورة أو الحقيقية لمؤسسات الدولة والمؤسسات الأمنية. وعلاوة على ذلك، تؤدي الأزمات إلى تحويل الانتباه والموارد عن معالجة مسائل بنوية من قبيل عدم المساواة والفساد والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وذكر في التقرير أن المنطقة تعاني من تدهور كبير في الحالة الأمنية. فانتشار الشبكات المتطرفة العنيفة، ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى يشكّل تهديدا خطيرا للاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتعمل الجماعات



المتطرفة العنيفة على توسيع نطاق وجودها العابر للحدود الوطنية، الأمر الذي كثيرا ما يؤدي إلى تفاقم التوترات بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك التوترات بين المزارعين والرعاة. وتتواصل هذه الجماعات مع عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الضالعة في الاتجار بالبشر والمخدرات، والقرصنة البحرية، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

وتزيد تداعيات تغير المناخ النزاع بين المجتمعات المحلية سوءا. فتناقص الأراضي الصالحة للزراعة وشح المياه نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، وتحات التربة، وإزالة الغابات، وعدم انتظام سقوط الأمطار، والجفاف المطول، وملوحة المياه الجوفية، إضافة إلى محدودية قدرة الأنشطة البشرية على التكيف مع تغير المناخ، هي كلها من السمات المميزة لأجزاء كثيرة من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ويقدر بأن نسبة ٦٥ في المائة من سكان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل دون سن الخامسة والعشرين. ونسبة السكان الشباب آخذة في الازدياد في سياقات تسود فيها البطالة والاستبعاد السياسي والاجتماعي وتردي تقديم الخدمات.

ورأت جهات معنية مختلفة أن أنشطة المكتب مفيدة، ولا سيما تلك التي نَقَّدها الممثل الخاص للأمين العام على صعيد المساعي الحميدة والوساطة والدبلوماسية الوقائية. وخلال السنوات الثلاث القادمة، ستكتسب المساعي الحميدة للمكتب والممثل الخاص أهمية خاصة في هذه المنطقة دون الإقليمية، حيث من المتوقع إجراء تسع انتخابات رئاسية. ففي عام ٢٠٢٠ وحده، ستُجرى انتخابات حرجية الأهمية في بوركينا فاسو وتوغو وغانا وغينيا وكوت ديفوار والنيجر.

ومن الأمثلة الناجحة على التعاون بين المناطق وبين القطاعات إقامة شراكات بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وكذلك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل التصدي للتهديدات الأمنية في خليج غينيا وحوض بحيرة تشاد.

وكانت هناك دعوات إلى تعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التهديدات الحالية والمستجدة، بطرق منها التخطيط ووضع الاستراتيجيات بصورة مشتركة. وعند القيام بذلك، سيكون من المهم البناء على المجموعة المتميزة من الأطر المعيارية والمؤسسية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وينبغي أيضا زيادة تعزيز التعاون مع شركاء آخرين، بما في ذلك أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد وأمانة اتحاد نهر مانو.

وسلّطت جهات فاعلة في الأمم المتحدة الضوء على الطرق العديدة التي تسهم تلك الجهات من خلالها في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وعلى الدور الذي يضطلع به المكتب في ذلك الصدد. وأشار أعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة إلى أن من المهم للغاية أن يمارس المكتب القيادة السياسية وينسق تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة مع جهات تشمل الشركاء الخارجيين من خلال منبر التنسيق الوزاري، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وطلبوا إلى المكتب أن يُبرز منجزات الاستراتيجية في إطار جهوده في مجال الدعوة وأن يواصل تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية والشركاء الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن التقسيم الجديد للعمل الذي اتفقت عليه منظومة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر أن يساعد على تعزيز نهج أكثر تنسيقا واتساقا بين الركائز بغية التصدي للأسباب الجذرية للأزمات والحفاظ على السلام في المنطقة.

الملاحظات والتوصيات

أرحب بتقرير الاستعراض الاستراتيجي، الذي يثبت صحة رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة بأن مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية تمثل منصة متقدمة ذات أهمية بالغة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. فهذه المكاتب مناسبة لوضع استجابة جماعية على صعيد الأمم المتحدة لمواجهة التهديدات ذات البعد الإقليمي. وقد أثلجت نتائج الاستعراض الاستراتيجي صديري، فهي تشير إلى أن المكتب ينفذ ولايته تنفيذاً فعالاً.

وفي الوقت نفسه، أحيطُ علماً بالتحولات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية الجوهرية الجارية في المنطقة، على النحو المبين في التقرير. وأسلم أيضاً بوجود فرصة للاستفادة من الإصلاحات التطلعية التي أطلقتها في منظومة الأمم المتحدة، والتوصية التي تدعو المكتب إلى إعادة ترتيب وضعه وأدواته وموارده من أجل مواجهة مقتضيات هذه التطورات.

ومن الضروري أن يصبح المكتب أكثر خفة واستباقية ومرونة من أجل التكيف مع بيئة سريعة التغير، وأن يعمل في الوقت ذاته على نحو أكثر تكاملاً وتماسكاً جنباً إلى جنب مع غيره من كيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وينبغي أن يؤدي اعتماد الأمم المتحدة نهجاً أكثر تكاملاً يشمل مختلف الركائز إلى تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والشركاء على صعيد نطاق الجهود المتعلقة باستكشاف الآفاق والإنذار المبكر والوقاية وإدارة النزاعات وحلها وبناء السلام والحفاظ عليه.

ومن وحي الإصلاحات الجارية، أوصي بإعادة تنظيم المكتب ليتمكن من تعزيز نهج متكامل في التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المنطقة عن طريق تحسين الاستفادة من أدواره في مجالات التحليل والمساعدة الواسطة والتنسيق والتيسير وعقد الاجتماعات والدعوة. ويتعين مواصلة تعزيز دور المكتب على صعيد منع نشوب النزاعات والدعوة والتنسيق لتمكينه من تقديم التوجيه السياسي إلى الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة. وستواصل كيانات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة التنسيق والتعاون فيما بينها وتعزيز عملياتها بشكل متآزر من أجل تحقيق نتائج جماعية.

وبناء على ذلك، سيواصل المكتب تعزيز شراكاته وتعاونه مع الشركاء الرئيسيين من الأمم المتحدة والمنطقة، ولا سيما مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة والمنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيحقق المكتب ذلك من خلال تيسير عمليات التحليل الإقليمي المشترك استناداً إلى استكشاف الآفاق وتحليل النزاعات وتشجيع التعاون على نطاق المنظومة مع الكيانات الوطنية والمنظمات دون الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجنة حوض بحيرة تشاد) وغير ذلك من الشركاء الخارجيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. وستيسر تلك الجهود اتباع نهج أكثر شمولاً يدمج الجوانب المتعلقة بسيادة القانون والأمن والحوكمة والبيئة والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية عند التصدي للتحديات الإقليمية الرئيسية.

وإذ استعرضتُ التقرير وأيدتُ الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة فيه، أود تقديم التوصيات التالية بشأن الولاية وبشأن الآثار المترتبة في الموارد بالنسبة للمكتب لينظر فيها مجلس الأمن:

(أ) ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل - لا تزال ولاية المكتب صالحة لكن سيعتبر تعزيزها ليكتسب المكتب المرونة والقدرات اللازمة لتمكينه من التصدي على نحو أفضل وأكثر استباقية للتهديدات الحالية والمستجدة، وليقدم الدعم إلى بلدان ما بعد المرحلة الانتقالية بعد السحب التدريجي لعمليات الأمم المتحدة للسلام، ويوسع نطاق التنسيق والتعاون بين الركائز لكفالة قدر أكبر من الاتساق على صعيد تعاون الأمم المتحدة مع الكيانات الوطنية ودون الإقليمية. وبطبيعة الحال، ستتطلب جميع تلك الأنشطة زيادة الموارد البشرية والمالية على النحو المعترف به في التقرير نفسه.

(ب) اتباع نهج مشترك لتحقيق أثر جماعي لجهود الأمم المتحدة، مع الحفاظ على تقسيم واضح للعمل بين المكتب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى - بالنظر إلى أهمية تعزيز التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة والهيئات دون الإقليمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، سيعتبر إعادة تشكيل المكتب من أجل تعزيز التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة، وبخاصة مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، وتعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويشمل هذا التعاون مبادرات ينقذها ممثلي الخاص تهدف إلى تيسير التعاون المنظم مع الهيئات دون الإقليمية، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو ولجنة حوض بحيرة تشاد والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وسيتم إنشاء منتديات دائمة للتعاون المنظم الفرصة لإجراء مناقشات جماعية بشأن ما تنطوي عليه التحديات الإقليمية من أبعاد سياسية وأمنية وإنسانية وأخرى متعلقة بحقوق الإنسان والتنمية والبيئة، مما يؤدي إلى اتباع نهج أكثر شمولاً، يعزز التنسيق والاتساق.

وبالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة والمنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، سيواصل المكتب تعزيز قدراته على صعيد المشاركة في البحوث والتحليلات الإقليمية وإقامة شراكات مع مراكز الفكر والمجتمع المدني وكيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما بشأن المسائل العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة بالسلام والأمن. وينبغي الاسترشاد بهذه الجهود عند إجراء التحليلات القطرية المشتركة. وفي المقابل، من شأن التحليلات الإقليمية أن تدعم أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على المستوى القطري، إضافة إلى تعزيز تبادل المعلومات والدروس المستفادة مع المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية.

وقد طلبت إلى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بالتنسيق مع المكتب وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، تقييم احتياجات المكتب اللازمة من الموارد من أجل تمكينه من تنفيذ ولايته المعززة، على النحو الموصى به في الاستعراض، وكفالة وضع أهداف قابلة للتحقيق، إضافة إلى وضع الطرائق اللازمة لاعتماد نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة في التصدي للتحديات في المنطقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد باتيلي على العمل الهام الذي اضطلع به وعلى ملاحظاته وتوصيات القيمة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشكر المكتب وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على الجهود المتواصلة للنهوض بقضية السلام والأمن والتنمية في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش

تقرير الاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ١٠ أيلول/سبتمبر - ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

أولا - مقدمة

١ - في بيان رئيسة مجلس الأمن المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠١٩ (S/PRST/2019/7)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام إجراء استعراض مستقل بشأن نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (المكتب) وأنشطته. وعلى وجه الخصوص، شدد المجلس على ضرورة التركيز على مجالات التحسين المحتملة أو الأولويات الجديدة أو المعاد ترتيبها، بما يشمل مسائل تتصل بمكافحة الإرهاب وآثار تغير المناخ على الأمن والعنف القبلي، في إطار خطة عامة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وأشار المجلس إلى زيادة المهام المطلوبة من المكتب، في بلدان منها غينيا - بيساو وبلدان ما بعد المرحلة الانتقالية وفيما يتعلق بعمله المشترك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل، وشدد على الحاجة إلى توفير المزيد من الدعم والموارد الكافية للمكتب. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم نتائج الاستعراض الاستراتيجي وملاحظاته بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، لكي يُسترد بها على نحو مفيد في مناقشات المجلس بشأن تجديد ولاية المكتب.

٢ - وتطلعت أهداف الاستعراض الاستراتيجي فيما يلي: (أ) تقييم السياق الاستراتيجي في البلدان التي يعمل فيها المكتب، ولا سيما فيما يتعلق بالسياقات الانتقالية وسياقات ما بعد المرحلة الانتقالية، إضافة إلى التحديات والاتجاهات الإقليمية الحالية والمقبلة في مجالي السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مع مراعاة أسبابها الجذرية، وكذلك اتجاهات التنمية المستدامة في المنطقة؛ (ب) تقييم ما إذا كان المكتب قد اضطلع بولايته بفعالية، بما في ذلك الإبلاغ عن التحديات وصولاً إلى النجاح في تنفيذ ولايته؛ (ج) دراسة أثر أنشطة المكتب ومزاياه النسبية مقارنة بكيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى العاملة في البلدان التي تقع ضمن اختصاص المكتب، وكذلك مستوى الاتساق والتآزر فيما بينها؛ (د) مع مراعاة الولايات الإضافية التي منحها مجلس الأمن إلى المكتب منذ عام ٢٠١٦، وغير ذلك من المهام الإضافية المتوقعة، تحليل حجم المكتب وهيكله وملاكه الوظيفي وقدرته الفنية وتمويله وغير ذلك من الجوانب الإدارية أو التشغيلية، وأثر ذلك في تنفيذ الولاية، على الصعيد الاستراتيجي؛ (هـ) استناداً إلى ما سبق، تقديم توصيات بشأن ولاية المكتب وهيكله وقوامه لكي ينظر فيها الأمين العام وتُعرض على مجلس الأمن قبل تجديد ولاية المكتب.

٣ - وأجرى الاستعراض الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، عبد الله باتيلي. وكان الغرض من المشاورات الحصول على تعليقات عن حالة تنفيذ ولاية المكتب، والتحديات التي يواجهها المكتب الإقليمي وأولوياته في المستقبل، إضافة إلى القدرات اللازمة لتنفيذ الولاية. وأُجريت المشاورات إما وجها لوجه خلال الزيارات الميدانية، أو عن طريق التداول بالفيديو والمكالمات. وأوفد أيضاً لتقديم الدعم إلى الخبر المستقل ممثل رفيع المستوى وخبراء مواضيعيون من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إضافة إلى ممثلين عن إدارة الدعم العملي، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي،

وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٤ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، أجرى السيد باتيلي مشاورات مع قيادة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على هامش مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بمكافحة الإرهاب، الذي عُقد في واغادوغو. وفي الفترة من ١٦ و ٢١ أيلول/سبتمبر، اجتمع مع قيادة وموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومع كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل مع المكتب والموجودة في داكار وفي غرب ووسط أفريقيا، ومع منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية والشبابية. وفي الفترة من ١ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، زار عددا من البلدان في غرب ووسط أفريقيا للاجتماع مع السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك ممثلون عن مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ومقر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وأمانة اتحاد نهر مانو، إضافة إلى عقد اجتماعات في مقر الأمم المتحدة التقى فيها مع ممثلين عن الدول الأعضاء، بما فيها تلك الممثلة في مجلس الأمن وفي لجنة بناء السلام.

ثانياً - السياق الإقليمي

٥ - تضمن الاستعراض أيضاً تحليلاً للسياق الاستراتيجي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك التحديات والاتجاهات الإقليمية في مجالات السياسة، والأمن، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية. وأفضت الورقات التحليلية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وغيره من كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمشاورات مع مختلف العناصر الفاعلة المشاركة في تحقيق السلام والأمن في المنطقة إلى إثراء الفهم للحالة في المنطقة ضمن السياق الخاص بها.

٦ - ولطالما اعتُبر غرب إفريقيا منطقة مليئة بالطاقات الكامنة بفضل استقرارها السياسي النسبي ونموها الاقتصادي القوي وتقدمها المطرد نحو التكامل الإقليمي. وبالرغم من التطورات الإيجابية المقودة بالحرك الاقتصادي لنيجيريا وغيرها من الاقتصادات المزدهرة، تتعرض الآفاق الاقتصادية والسياسية والإنمائية في المنطقة لتهديدات متزايدة بسبب عدد من التحديات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة.

ألف - الاتجاهات السياسية

٧ - سجلت المنطقة تقدماً ملحوظاً فيما يتصل بتوطيد الديمقراطية ما بين تاريخ دمج مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل الذي أسفر عن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل في عام ٢٠١٦، وتاريخ إجراء هذا الاستعراض الاستراتيجي في عام ٢٠١٩. وأجريت انتخابات رئاسية سلمية، أسفر الكثير منها عن تناوب السلطة، في أكثر من عشرة بلدان من بينها بنن، والسنغال، وسيراليون، وغانا، وكابو فيردي، وليبيريا، وموريتانيا، والنيجير، ونيجيريا. وكان الاستثناء الوحيد هو الانتخابات الرئاسية في غامبيا التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأدت إلى اندلاع أزمة إقليمية في سياق السلام والأمن. غير أنها فتحت نافذة جديدة لإرساء الديمقراطية في البلد، مع عزل الرئيس السابق يحيى جامع بعد ٢٢ عاماً قضاها في السلطة وأداء أداما بارو اليمين الدستورية بصفته رئيساً. وأجريت أيضاً انتخابات برلمانية ومحلية سلمية في العديد من البلدان.

٨ - وعلى الرغم من هذا التقدم النسبي، فإن العديد من الانتخابات في المنطقة كان ولا يزال يتسم بالتوتر وبالطعن في النتائج، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتعديلات الدستورية والانتخابية غير المتفق عليها والتي كثيراً ما تكتسح البيئة قبل الانتخابات وخلالها وبعدها، وكذلك استغلال السلطة القضائية ضد المعارضين السياسيين. وغالباً ما تحول التوترات الانتباه عن الاحتياجات الملحة الأخرى، بما في ذلك قضايا التخلف، وعدم المساواة، والفساد، والتطرف العنيف، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والافتقار إلى إمكانية اللجوء إلى القضاء، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتهميش، ضد فئات منها على وجه التحديد الأقليات، والنساء والشباب، وكذلك الحكومة العقيمة أو المسيئة، ومؤسسات الإدارة وسيادة القانون والأمن.

٩ - وتأتي التطورات في المنطقة، سوء من حيث أوجه التقدم أو الانتكاس، في وقت أُغلقت فيه مهمتان لحفظ السلام تابعتان للأمم المتحدة خلال السنوات الثلاث الماضية هما عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. ويتطلب السلام الذي تحقق بشق الأنفس في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية دعماً دولياً متواصلاً من أجل تعزيز العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والتماسك الوطني، وتعزيز الإصلاحات المؤسسية، والتنمية الاقتصادية، وسيادة القانون، وتكافؤ الجنسين، من بين أمور أخرى. وستكون هناك حاجة إلى دعم مماثل في غينيا - بيساو نظراً لأنه من المقرر انتهاء وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

باء - السياق الأمني

١٠ - منذ تأسيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في عام ٢٠١٦، حدث تدهور كبير في البيئة الأمنية لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل. ويشكل انتشار الشبكات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة بوكو حرام، والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، تهديداً رئيسياً للاستقرار في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، إذ إنه يخلّف الموت أو الدمار أو يؤدي إلى إخلاء الهياكل الأساسية المدنية، وانعدام الأمن، وتشرد السكان في عدد من البلدان، بما في ذلك البلدان المجاورة الواقعة في شمال ووسط أفريقيا.

١١ - ويعمل الإرهابيون والمتطرفون العنيفون على توسيع نطاق قدراتهم عبر الوطنية وتحسينها، وغالباً ما يستغلون أعمال العنف القبلية، بما في ذلك بين المزارعين والرعاة، ويزيدون من حدتها، ويعززون شبكاتهم مع سائر عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المنخرطة في الاتجار بالبشر والمخدرات، والقرصنة البحرية، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وكانت المنطقة الحدودية الممتدة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر (منطقة ليبتاكو - غورما) وحوض بحيرة تشاد أكثر المناطق تضرراً بالهجمات التي يشنها المتطرفون والإرهابيون العنيفون. وتفيد التقارير بوقوع هجمات شبه يومية في منطقة ليبتاكو - غورما.

١٢ - وارتفع عدد المشردين داخلياً في بوركينا فاسو وحدها من ٤٧ ٠٠٠ شخص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، تعرض للتهجير داخلياً في مالي ١٧٠ ٠٠٠ شخص، بزيادة في عددهم تقارب ثلاثة أضعاف عما كان عليه في عام ٢٠١٦. ويتسم النزوح السكاني بالسرعة والتعقد عبر حوض بحيرة تشاد نظراً لتزامن عودة النازحين داخلياً واللاجئين مع حالات النزوح الجديدة. وهناك ٢,٥ مليون شخص

نزحوا في المناطق الأكثر تضرراً في المنطقة، بمن في ذلك ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ نيجيري، و ١,٨ مليون من المهجرين داخلياً في شمال شرق نيجيريا، و ١١٠ ٠٠٠ من المهجرين داخلياً في النيجر. وعلى الرغم من أن منطقة الساحل تعاني منذ سنوات عديدة من العنف، فإن انعدام الأمن لم يكن ينتشر أبداً بمثل هذه السرعة وفي مناطق شاسعة إلى هذا الحد ولم يسبق أن تضرر منه هذا العدد الكبير من الناس.

١٣ - وكيدال، الواقعة في شمال مالي، آخذة في الدخول شيئاً فشيئاً تحت سيطرة الجماعات المسلحة بينما يتميز النسيج الاجتماعي لوسط مالي بسبب موجات العنف القبلي. ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية في الانحسار التدريجي لسلطة الدولة عن المناطق الخطرة داخل أراضيها الوطنية والواقعة على أطرافها، وهذا ما يترك مصير السكان العاجزين في أيدي الشبكات الإرهابية والإجرامية. ولا تزال الحكومة المركزية غائبة، منذ عدة سنوات، عن كيدال وغيرها من المناطق الشمالية من مالي. ففي أيلول/سبتمبر، تلقت الدرك أوامر بالانسحاب من مقاطعة سوم في شمال بوركينا فاسو، في أعقاب تزايد الخسائر البشرية في صفوفهم، بينما تقوم نيجيريا بسحب المخافر الأمامية النائية المتخصصة بمكافحة الإرهاب وتجميعها في ما يسمى "المعسكرات الكبرى" للحد من الخسائر في الأفراد والمعدات.

١٤ - ولا يزال الإرهاب والعنف القبلي والاتجار غير المشروع مستمرا، على الرغم من القيادة والتصميم اللذين أبدتهما بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل القضاء العاجل على تلك الآفات من خلال أطر التعاون الأمني الإقليمي، بما في ذلك القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وخلال الاستعراض الاستراتيجي، أكدت بلدان المنطقة التزامها بتكثيف الجهود المشتركة للتصدي للتهديدات من خلال عقد قمة استثنائية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مكافحة الإرهاب، في واغادوغو، في ١٤ أيلول/سبتمبر. وشارك السيد باثيلي في الاجتماع واستمع مباشرة من رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة ومن رئيسي موريتانيا وتشاد، اللذين دعيا للمشاركة في القمة، بشأن أبعاد التحديات وتجديد التزام الدول الأعضاء بتعزيز التعاون والتنسيق لمنع الإرهاب ومكافحته، ولا سيما وضع خطة تشمل الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، بتكلفة تبلغ بليون دولار، تمولها الدول الأعضاء في الجماعة.

١٥ - وخلال القمة، دعا رؤساء الدول أيضاً مجلس الأمن إلى المساعدة بشكل عاجل في حل الأزمة في ليبيا، والتي اعتبروها المصدر الحقيقي للإرهاب في منطقة الساحل، وحثوا المجلس، تحقيقاً لهذا الغرض، على تعيين ممثل خاص بليبيا مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولاية أقوى لمحاربة الإرهاب في مالي. وطلب رؤساء الدول أيضاً من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، والمجتمع الدولي ككل، تقديم الدعم التقني والمالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

١٦ - وتشكل المنازعات بين الرعاة والمزارعين عنصراً رئيسياً من عناصر العنف القبلي وعاملاً من عوامل تفاقمه في المنطقة دون الإقليمية كما أنها توجز طابع الأزمة المتعدد الجوانب. وهذه النزاعات تبعث على القلق بشكل خاص بالنظر إلى ممارسة الترحل الرعوي عبر الحدود، والتي تمتد في غرب إفريقيا بأسره. وهناك أيضاً علاقة متزايدة بين ضعف القدرة على التكيف مع تغير المناخ والأمن عبر منطقة الساحل وفي حوض بحيرة تشاد. وعلى نحو متزايد، يضطر السكان إلى التراجع على الأراضي والمياه وسبل العيش

الآخذة في التضاؤل نتيجة لارتفاع درجات الحرارة، وتحات التربة، وإزالة الغابات، وأنساق هطول الأمطار غير المنتظمة، وملوحة المياه الجوفية، ما يؤدي إلى نشوء الخلافات والنزاعات.

١٧ - ويؤدي عدد الشباب الكبير والمتزايد إلى تفاقم حالة متقلبة بالفعل، إذ يتنافس الشباب العاطل عن العمل على فرص نادرة في العمالة. وهناك ما يقرب من ٦٥ في المائة من سكان منطقة الساحل تقل أعمارهم عن ٢٥ عامًا. وثمة مسائل شكلت أيضًا تحديات تمثلت في البطالة، والاستبعاد السياسي والاجتماعي، وضعف تقديم الخدمات، ويعزى ذلك جزئيًا إلى عدم وجود هياكل فعالة للحكومة، وضعف قدرة الدول على تلبية الاحتياجات المحلية والوطنية. وقد أتاحت هذه الظروف أيضًا الفرص للجماعات المتطرفة العنيفة وغيرها من العناصر الفاعلة غير المشروعة لجذب الشباب وأقوياء البنية إلى الإرهاب والاتجار بالبشر والمخدرات، فضلًا عن المشاريع الإجرامية المرتبطة بها، من خلال نشر أيديولوجيات متطرفة وقطع العود بالإثراء وتوفير فرص أفضل.

١٨ - وشهدت منطقة غرب أفريقيا زيادة صارخة في عمليات التجنيد وأعمال العنف المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة. فالحدود الوطنية في المنطقة مليئة بالثغرات، والسلطات الوطنية غير مهيأة للتصدي لهذا التهديد. كما أصبحت محمية "W Regional Park"، التي تشمل مناطق في بنن وبوركينا فاسو والنيجر، تُستخدم شيئًا فشيئًا قاعدةً من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وغيرها من الجماعات الإرهابية. وبعض هذه الجماعات موالٍ لتنظيم القاعدة، لكنه على استعداد للتعاون مع الجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وانتهاك الحدود بشكل جماعي للوصول إلى الدول الساحلية. وواصل أيضًا ما يسمى "تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا" عملياته بوتيرة مكثفة ودرجة عالية من العنف والاستنزاف ضد قوات الأمن المحلية. ويُعتقد أن لديه حوالي ٤ ٠٠٠ مقاتل، ما يجعله من أقوى الفروع الإقليمية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان. كما يسعى لجذب المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وواصلت جماعات بوكو حرام ارتكاب الفظائع. وما يثير القلق بشكل خاص فيما يتعلق بوكو حرام عمليات اختطاف المدنيين وقتلهم دون تمييز، والاستخدام العشوائي للفتيات والفتيان في التفجيرات الانتحارية.

١٩ - وشهدت غرب إفريقيا ومنطقة الساحل أيضًا عودة للجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع، حيث ضبطت غينيا - بيساو، في أيلول/سبتمبر، أكبر كمية من الكوكايين تسجلها على الإطلاق إذ بلغ وزنها ١,٨ طن. وأبلغت غانا عن أكبر عملية مصادرة للمخدرات في تاريخها، حيث ضبطت، في آذار/مارس، شحنة يشتبه أنها قنب الحشيش بلغت قيمتها ٤٠ مليون دولار. وأبلغت السنغال عن ضبط أكثر من ١ ٠٠٠ كيلوغرام من الكوكايين في موانئها البحرية في حزيران/يونيه. وضُبط حوالي ١٠ أطنان من الكوكايين هذا العام بين السنغال وكابو فيردي وغامبيا. ووردت أيضًا تقارير عن الصيد البري غير المشروع في جميع أنحاء غرب أفريقيا. وفي الوقت نفسه، شهد خليج غينيا زيادة مطردة في أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن فضلًا عن جرائم بحرية أخرى. وتشكل اللصوصية والإجرام أيضًا مصدر قلق متزايد في بعض البلدان، حيث تقيد الوصول إلى بعض المناطق والأقاليم.

٢٠ - وتتسم مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية الفعالة والخاضعة للمساءلة بأهمية بالغة في منع النزاعات العنيفة ومكافحة الاتجار بالبشر وتدفق المخدرات في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل. والفراغات الأمنية التي نشأت بسبب ضعف المؤسسات في بعض أنحاء المنطقة تغري المخربين، والجماعات

المتطرفة، وعصابات الجريمة المنظمة، بالمضي في زعزعة استقرار الأوضاع الأمنية الهشة. ويجري جمع مخزونات الأسلحة والذخيرة المهمة، وكذلك الذخائر غير المنفجرة، لاستخدامها في الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتمكّن إدارة الحدود بصورة غير فعالة من الاتجار بالبشر والأسلحة والسلع غير المشروعة الأخرى، وهذا ما يدر الدخول على المتطرفين العنيفين وشبكات الجريمة المنظمة. وفي غياب آليات فعالة وشفافة وعادلة لتسوية المنازعات بهدف معالجة المظالم، تلجأ المجتمعات المحلية والأفراد إلى العنف وإلى العدالة دون مراعاة الأصول القانونية.

٢١ - ولا يزال إصلاح قطاع الأمن والحكومة في صميم استراتيجيات منع نشوب النزاعات وتسويتها التي ينتهجها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويجب على مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أن يوسع نطاق شراكاتها مع الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء في هذا المجال. ويوفر الإطار السياسي لإصلاح القطاع الأمني وإدارته في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي اعتمدت هذه الجماعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إطاراً لمثل هذا التعاون، إذ إنه ينص على إسهامات مفوضية الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم عمليات إصلاح القطاع الأمني وإدارته التي تسهم في توطيد الديمقراطية.

٢٢ - أجبر انعدام الأمن بشكل متفاقم في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الاستمرار في زيادة الإنفاق على الأمن من الميزانية. وتُظهر تقديرات المؤسسات المالية الدولية، على سبيل المثال، أن بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أنفقت ما بين ١٨ في المائة و ٣٥ في المائة من ميزانياتها السنوية على الأمن في عام ٢٠١٨. ولا يتوقف الأمر عند عدم القدرة على تحمل هذه النفقات فحسب، بل إنه يحرم أيضاً الإنفاق الاجتماعي والإنمائي من الموارد المخصصة له، بما في ذلك في المجالات الفائقة الأهمية من قبيل الرعاية الصحية والتعليم.

جيم سيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٣ - على الرغم من فتح حيز ديمقراطي في عدد من البلدان، بما في ذلك بوركينا فاسو وغامبيا، لا تزال بلدان المنطقة تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الأهداف والمؤشرات العالمية بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية، على النحو المبين في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وإجمالاً، واستناداً إلى البيانات الواردة من البنك الدولي، فإن معظم دول المنطقة لا تزال أبعد ما تكون عن تحقيق متوسط التصنيف العالمي لاستقلالية القضاء، نتيجة للفساد واستخدام نظام العدالة الجنائية لتحقيق مكاسب سياسية. وواجهت جميع بلدان المنطقة تقريباً تحديات كبيرة فيما يتعلق بالمساءلة، وعدالة التشريعات القائمة، وانفتاح الحكومة والوصول إلى آليات مستقلة ونزيهة لتسوية المنازعات.

٢٤ - ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية أيضاً لدى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في اكتظاظ السجون والاحتجاز المطول السابق للمحاكمة بتهمة التورط في قضايا متعلقة بالإرهاب. وبالرغم من أنه لم يُقدّم إلى المحاكمة سوى عدد قليل من القضايا المتعلقة بالإرهاب أو تمت المحاكمة فيه بنجاح في مالي، ولم يتم تقديم أي قضية في بوركينا فاسو، كانت النيجر سباقة في تناول هذه القضايا، إذ عملت على تسهيل الجهود الوطنية بإيفاد بعثات إلى منطقة ديفا لجمع الأدلة ومن خلال تنظيم جلسات استماع تناولت عدداً كبيراً من القضايا.

٢٥ - كما أن الافتقار إلى الإجراءات القضائية وقدرة الاحتجاز الكافية يعوق العمليات العسكرية وعمليات إنفاذ القانون، الأمر الذي يزيد من احتمال إطلاق سراح المقبوض عليهم أو المحتجزين بسبب نقص الأدلة، أو الاعتقال بصورة غير قانونية وفي ظروف غير آمنة، أو احتمال فرارهم، بسبب عدم كفاية الأمن في السجون. والعجز في إقامة العدل يغذي المظالم، ويترك المجتمع المحلي عنيفاً وانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة دون علاج ويسهم في دورات الإفلات من العقاب والانتقام، وفي تعبئة الشباب وزرع نزعة التطرف فيهم من جانب الجماعات المتطرفة العنيفة وفي تجنيدهم من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والمنظمات الإجرامية.

٢٦ - وشهدت المنطقة دون الإقليمية تحسينات في المساواة بين الجنسين ومشاركة الرجل والمرأة على قدم المساواة في هيئات صنع السياسات وصنع القرار، وكذلك في المناصب الحكومية الرئيسية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، اعتُمدت أربع وثائق رئيسية لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإشراك المرأة في عمليات الشؤون السياسية والسلام والأمن. غير أن المرأة لا تزال تواجه التمييز والعنف الجنساني، وعلاوة على ذلك، لا تزال حالة الأطفال في المنطقة تبعث على القلق، نظراً لاستمرار الرّيجات المبكرة والقسرية وغيرها من أشكال الاستغلال، من قبيل التسول الجبري وعمل الأطفال، فضلاً عن الممارسات التقليدية التي تؤثر على صحتهم.

٢٧ - ولا تزال عدة بلدان في المنطقة تتصدى للتحديات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك استغلال السلطة القضاء لأغراض سياسية. وتعرض الفعالية القضائية أيضاً في العديد من البلدان إلى العرقلة بسبب ضآلة الرواتب ونقص الموارد البشرية والمالية. وهناك أيضاً شعور متزايد في المنطقة بأن الإفلات من العقاب على جرائم العنف غالباً ما لا يعالج من قبل الحكومات، وهذا ما يقوض من الاحترام لسيادة القانون. وفي هذا السياق، يشكل إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة والتعويضات ولجنة وطنية لحقوق الإنسان في غامبيا مثلاً إيجابياً.

٢٨ - وبدأ عدد من البلدان حوارات سياسية للتفاوض على اتفاقات بشأن المسائل موضوع الخلاف. وبالإضافة إلى الحوار الجاري بين التوغوليين، شهدت الأشهر الستة الماضية الشروع في حوارات سياسية بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة في بوركينا فاسو وفي بنن، بينما اجتمع في غانا أصحاب المصلحة السياسيون للتصدي لأعمال جماعات الأمن الأهلية السياسية التي تزعزع الاستقرار بشكل متزايد. وفي ليبيريا، في تموز/يوليه ٢٠١٩، احترمت الحكومة حق الشعب في الاحتجاجات السلمية ووافقت على بدء حوار بشأن كيفية تعزيز الاقتصاد وتوطيد التماسك الاجتماعي.

٢٩ - ومع ذلك، تشير مجموعات المجتمع المدني في بعض بلدان المنطقة إلى أن التهيب والاعتداء لأسباب سياسية من جانب الحكومات قد زاد، ما سحق حقها في التجمع وحرية التعبير. وأبلغ بعض المجموعات عن زيادة استخدام التنصت والمراقبة عبر الهاتف، فضلاً عن تدابير أخرى، بما في ذلك الاختراق والاحتواء والرشوة، والتي تهدف إلى شق صفوف تلك المجموعات. ويفيد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بأنه لوحظ، منذ عام ٢٠١٦، انخفاض عام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل فيما يتعلق باحترام الدول الأعضاء لسيادة القانون والامتنال للإطار السياسي لإصلاح القطاع الأمني وإدارته في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي هذا السياق، يظل دور المكتب فائق الأهمية في تعزيز الحوار السياسي الشامل وحرية التعبير في جميع أنحاء المنطقة.

دال - السياق الإنساني

٣٠ - ما زالت الأزمات الإنسانية المتكررة تُلحق أضراراً فادحة بهذه المنطقة التي تُعدّ إحدى أكثر المناطق ضعفاً في العالم. فعوامل تغيّر المناخ، والفقر المدقع، والنزاعات المسلحة وانعدام الأمن، ونمو السكان، والتوسع الحضري المتسارع والعشوائي، تحلّف مستويات متزايدة من حالات الضعف والمخاطر المحدقة بملايين الأشخاص من غرب أفريقيا. وتمثّل المنطقة حوالي خمس الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة في العالم.

٣١ - ومازالت البلدان في منطقة الساحل تصارع بعض أشد حالات الطوارئ وأطولها أمداً في العالم. فالنزاع وانعدام الأمن يندرجان ضمن المسببات الرئيسية للاحتياجات الإنسانية، بما يؤدي إلى استفحال أثر تغير المناخ والتخلف والفقر. وفي عام ٢٠١٩، بلغ تعداد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية حوالي ١٥ مليون نسمة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا. ويتسبّب العنف وانعدام الأمن في موجات جديدة من المشرّدين، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف الحالية إلى حد كبير. وحوالي ٣,٣ ملايين شخص اقتُلِعوا من ديارهم بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أي بزيادة نسبتها ٢٥ في المائة عما كان العدد عليه في عام ٢٠١٦.

٣٢ - وفيما يتعلق بالأطفال، يفرض تفاقم الأمن الغذائي عقبات أخرى عليهم مثل صعوبات التعلم، وتدني معدلات الاستبقاء في المدارس، حيث يصبح أولياء الأمور عاجزين عن تحمّل رسوم الدراسة فيضطرون إلى جعل أبنائهم يلزمون المنازل للعمل. ويبلغ عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي الشديد في منطقة الساحل في الوقت الراهن حوالي ٦,٣ ملايين شخص، أي بزيادة قدرها ١٢ في المائة مقارنةً بما كان عليه العدد في عام ٢٠١٦، في حين يوجد ١,١ مليون طفل معرّضين لخطر سوء التغذية الحاد. ولذلك يتعين بذل جهود دؤوبة في مجال الإغاثة واتخاذ تدابير طويلة الأجل، بما في ذلك لغرض الوقاية من سوء التغذية، من أجل تحسين الأمن الغذائي واستعادة سبل كسب الرزق وتعزيز القدرة على التصدي للصدمات المتكررة في منطقة الساحل.

٣٣ - وعلى مدى العقد الماضي، تمكّنت الدول الساحلية في منطقة غرب أفريقيا، باستثناء شمالي نيجيريا، من النجاة من أوجه الخراب التي تخلفها النزاعات. غير أن عوامل الكوارث الطبيعية والأوبئة والفقر المدقع ونقص التنمية تؤثر على الملايين من الأشخاص، مثلما تؤثر عليهم سوء الإدارة والاضطرابات المتعلقة بالانتخابات. وتشكّل الأوبئة، والكوارث الطبيعية (بما فيها الفيضانات الموسمية)، والترحال الرعوي، والقتل السياسي العوامل الرئيسية المسببة للاحتياجات الإنسانية.

٣٤ - ولم يكن تمويل الأنشطة الإنسانية مواكباً لتزايد حدة الاحتياجات. فتمويل الاستجابة الإنسانية يفي بالكاد بما نسبته ٥٠ في المائة من المتطلبات الإنسانية في البلدان المتضررة في منطقة الساحل، حيث يتناقص باطراد منذ عام ٢٠١٧. ففي عام ٢٠١٩، كانت خطط الاستجابة الإنسانية في المنطقة، ما عدا في حالة نيجيريا، قد تلقت أقل من نصف الأموال المطلوبة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وفي عام ٢٠١٩، وجهت منظمات المعونة نداءً للحصول على مبلغ ١,٧ بليون دولار لغرض مدّ يد العون إلى ١٥ مليون شخص في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا.

٣٥ - ونتيجةً لتزايد انعدام الأمن، أصبحت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أشد صعوبةً مما كانت عليه. فالجماعات المسلحة تستهدف العاملين في مجال المعونة، مما يعرّض للضياع المساعدة المقدمة إلى المتأثرين بالاحتياجات الإنسانية. وسعيًا إلى تلبية الاحتياجات القائمة ومساعدة المجتمعات

المحلية في التعافي من الصدمات المتكررة وإعادة البناء، أصبحت المنظمات الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة تعتمد تدريجياً استراتيجيات جديدة لتقديم المساعدة الغوثية العاجلة وتعزيز تعاونها مع الحكومات والجهات الفاعلة في مجالي التنمية والأمن من أجل إعداد حلول طويلة الأجل والتصدي للأسباب الكامنة وراء أزمات المنطقة.

ثالثاً - المشاورات في الميدان وفي نيويورك

٣٦ - في واغادوغو، استغل الخبير المستقل فرصة انعقاد اجتماع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على المستوى الوزاري ومؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فأجرى مباحثات مع الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن التطورات السياسية والديناميات الأمنية المتغيرة في غرب أفريقيا ودور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في التصدي للتحديات الناشئة عن ذلك. وقد نوّه رؤساء الدول والحكومات، بمن فيهم رئيس النيجر والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية، محمدو إيسوفو، بالمكتب وأعربوا عن دعمهم الكامل لعمله والدور الأساسي الذي يضطلع به ضمن هيكل السلام والأمن في المنطقة، ولا سيما من خلال تكامله مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والكيانات دون الإقليمية الأخرى. وأعرب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جان - كلود كاسي برو، عن ذلك التنويه أيضاً.

٣٧ - وألقت الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية الضوء على ضرورة تعزيز التآزر والتعاون مع المكتب استناداً إلى مبادئ التكامل والميزة النسبية والمسؤولية التضامنية من أجل التصدي مبكراً لنشوب النزاعات. وارتأى الكثيرون أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يتمتع بموقع ذي أهمية استراتيجية يتيح له عقد الاجتماعات والاضطلاع بأنشطة الدعوة بشأن القضايا السائدة في غرب أفريقيا ومنطقه الساحل ككل، بما فيها البلدان المجاورة حيث يعمل المكتب بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا.

٣٨ - وفي داكار، اجتمع السيد باثيلي مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شيباس، ومع إدارة المكتب وموظفيه. وتمحورت المباحثات حول حالة تنفيذ ولاية المكتب، والتحديات التي تعترضه، والأولويات في المستقبل، والاحتياجات من القدرات اللازمة لتلبية الطلبات المتزايدة. والتقى الخبير المستقل أيضاً بمختلف عناصر البعثة، وبخلفية الاتصال التابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتي تتخذ من نواكشوط مقراً لها، وذلك لتدأس مجالات عملها، وما حققته من إنجازات ويعترضها من تحديات، وآراءها بشأن إعادة تحديد أولويات مجالات المشاركة للمكتب.

٣٩ - وعقد الخبير المستقل أيضاً عدداً من مؤتمرات التداول عبر الفيديو، بما في ذلك مع الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، محمد صالح النظيف، لمناقشة التعاون بين البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنطقة الساحل والسبل الكفيلة بتوضيح الأدوار والمسؤوليات وتعزيز التعاون بين البعثات. واستمع الخبير المستقل أيضاً إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، روسيني سوري - كوليبالي، بشأن التحديات الخاصة التي تواجه هذه البعثة في فترة ما قبل المرحلة الانتقالية والسبل التي يمكن لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أن يؤدي بها دوراً

في تقديم الدعم لغينيا - بيساو في أعقاب الخفض التدريجي المقترح لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وقدم أيضا الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال، إحاطةً إلى الخبير المستقل عن تعاون المكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومزاياها النسبية وأوجه تآزرها.

٤٠ - وفي داكار، اجتمع الخبير المستقل مع مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة لغرض مناقشة مجالات التقارب بين عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وعمل مجموعة الأمم المتحدة، وبالأخص فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والسبل الكفيلة بتعزيز التعاون واستدامته من أجل تنفيذ الاستراتيجية بمزيد من الفعالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وعُقدت مداولات أخرى عبر الفيديو مع الشركاء الإقليميين للمكتب، بما في ذلك أمانة اتحاد نهر مانو ولجنة خليج غينيا، وذلك لاستقاء آرائهم بشأن دور المكتب وتنفيذه لولايته. واجتمع الخبير أيضا مع الجماعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني ككل، الموجودة في السنغال، للاستماع إلى وجهات نظرها بشأن مواطن قوة المكتب والتحديات التي تعترضه ومجالات تعزيز التعاون.

٤١ - وتوجّه الخبير المستقل أيضاً إلى أبوجا ونجامينا ونواكشوط لإجراء مشاورات. ففي أبوجا، التقى بوزير الدولة للشؤون الخارجية، زوييرو دادا، ومسؤولين في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنسق المقيم، وممثلي فريق الأمم المتحدة القطري. وفي نجامينا، اجتمع مع وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي، محمد زين شريف، وقيادة لجنة حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وممثل عن الاتحاد الأفريقي، والمنسق المقيم، وممثلي الفريق القطري. وفي نواكشوط، اجتمع مع كل من الرئيس، محمد ولد الشيخ الغزواني، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين بالخارج، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مامان سيديكو، والمنسق المقيم، وممثلي الفريق القطري وخلية الاتصال التابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٤٢ - ويجدر بالتنويه أن رئيس موريتانيا، السيد الغزواني، أكد مرارا، خلال اجتماعه مع الخبير المستقل، أن الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل أخطر بكثير مما تحظى به من استجابة أو اهتمام. وأشار إلى أن الأزمة من شأنها أن تغطي على المنطقة، ما لم يتم إطلاق استجابة كبيرة، بما يكفي من الموارد والقدرات، وهو ما يهدد وجود العديد من الدول ومقومات بقائها، بما في ذلك الدول التي يبدو أنها نجت من أسوأ تداعياتها، مثل موريتانيا.

٤٣ - وفي نيويورك، اجتمع الخبير المستقل مع سفراء الدول الأعضاء الممثلة في مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، ومع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الخماسية لمنطقة الساحل، ورؤساء مكاتب الأمم المتحدة العاملة في منطقة الساحل. وخلال تلك الاجتماعات، أطلع الخبير المستقل محاوريه على سير الاستعراض ونتائجه والتوصيات الأولية المنبثقة عنه. والتمس أيضا آراء محاوريه بشأن تنفيذ ولاية المكتب وما يرويه في تطور ولايته، بالنظر إلى تغيّر السياق وتزايد التهديدات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

رابعا - الاستنتاجات والملاحظات

٤٤ - تشمل المبادرات التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تمشياً مع الولاية المنوطة به، جهوده المتصلة بالاستكشاف الأفقي، والإنذار المبكر، والوقاية، وتسوية النزاعات، وتوطيد السلام، والحفاظ على السلام. وعموماً، فقد ساد بين الجهات التي استُشِيرت في الأمر إجماع على أن المكتب اضطلع بولايته على نحو فعال خلال الفترة قيد الاستعراض، وأنه أدى دوراً فريداً وحاسماً في منع نشوب النزاعات، ونزع فتيل التوترات، وتوطيد السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وبالأخص، أشار الخبير المستقل، في تقييمه لعمل المكتب، إلى عدد من الإنجازات والتحديات المقابلة للمجالات الأربعة المشمولة بولاية المكتب.

ألف - المساعي الحميدة للمساعدة في بناء السلام والحفاظ على السلام وتعزيز القدرات دون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات ورصد التطورات السياسية

٤٥ - لقد تبيّن أن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما أنشطته المتعلقة بالمساعي الحميدة والوساطة والدبلوماسية الوقائية، تشكّل أبرز عناصر عمله وأكثرها تأثيراً. فقد اعتُبرت هذه الأنشطة، المُضطلع بها في سياق العمليات الانتخابية أو لدعم العمليات السياسية، أو في إطار دبلوماسية الوسيط المتنقل بشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ذات أهمية حاسمة في المساعدة في نزع فتيل التوترات وتحقيق نتائج لا تنطوي على عنف. وساعدت أيضاً في تهيئة بيئة مؤاتية للتصدي للقضايا المثيرة للحساسيات على أعلى المستويات. وأشار الخبير المستقل إلى تزايد الطلب على مبادرات الوساطة والمساعي الحميدة التي يتخذها المكتب فيما يتصل بالإصلاح الدستوري والانتخابي، خلال الانتخابات التي تنطوي على رهانات كبيرة، عندما تعتمد جهات فاعلة سياسية على التلاعب بالقواعد الدستورية أو الانتخابية واستغلال نظام العدالة لتحقيق مآربها السياسية، أو فيما يتعلق بالمساعدة في نزع فتيل المنازعات الانتخابية والتوترات الطائفية في العملية الانتخابية.

٤٦ - وإضافةً إلى ذلك، وفي إطار ما يبذله مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من جهود للحفاظ على السلام في بوركينا فاسو وغامبيا وتقديم الدعم في مجال المتابعة إلى غينيا - بيساو إذا ما أُغلق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، فإن ثمة توقعات كبيرة بأن يتجاوز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل نطاق بذل المساعي الحميدة ليشمل مجالات إضافية مثل إصلاح قطاع الأمن، والعدالة الانتقالية، وتعزيز مؤسسات سيادة القانون. ومن المهم أن يشارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، عقب إغلاق بعثات السلام، مشاركة مجدية في دعم جهود الحكومات والأفرقة القطرية المبدولة لضمان أن تظل الجهود التي تتولى جهات وطنية قيادتها لتوطيد السلام والحفاظ عليه على المسار الصحيح. ويسود أيضاً توقع، ولا سيما في أوساط منظمات المجتمع المدني، بوجود أن يوفّر المكتب الدعم في مجال بناء القدرات لتمكين الجهات الفاعلة المحلية من قيادة مبادرات الوساطة المنطلقة من القواعد الشعبية وتعزيز الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالانتخابات.

٤٧ - ومن بين مختلف الجهات الفاعلة، يكتسي العمل الذي يقوم به المكتب على الصعيد الإقليمي في مجالي البحث والتحليل أهمية حاسمة في توجيه المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص وفي تحديد الخطة المتعلقة بما ينشأ من قضايا السلام والأمن، والعمليات ذات الصلة التي تجري في المقر. وتلقى ورفات

المناقشة التي يصدرها المكتب، بالتعاون مع محللين وطنيين مستقلين ممن يحضون بالاحترام، ترحيباً طيباً وتُعتبر بأنها تؤدي دوراً هاماً في مجال الدعوة وتساعد في حشد شركاء منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين حول مواضيع ومبادرات مشتركة. وجرت الإشارة إلى الأعمال الأخيرة المتعلقة بالترحال الرعوي، حيث حثّ بعض المحاورين المكتب على تقديم هذه المنتجات على نحو أكثر انتظاماً في إطار خطة أوسع للوقاية والحفاظ على السلام. وتساءل آخرون عما إذا كان مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يتوافر على القدرات اللازمة لإجراء بحوث مستقلة، ذاكرين أن المكتب ينبغي أن يقوم، بدلاً من ذلك، بتجميع وتحليل البحوث المتاحة لتقديم توصيات بخيارات في مجال السياسة العامة تكون قابلة للتنفيذ.

باء - تعزيز القدرات دون الإقليمية على مواجهة ما يتهدد السلام والأمن من أخطار عابرة للحدود ومتداخلة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

٤٨ - أجرى المحاورون تقييماً لتعاونهم مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن مجموعة من المسائل العابرة للحدود والمتداخلة فتوصلوا إلى أنه تعاون إيجابي عموماً. وقد ألقى الضوء في ذلك على دور المكتب في تقديم الدعم والمشورة السياسيين إلى كيانات الأمم المتحدة في المنطقة، وتحليله السياسي لديناميات السلام والأمن المتزايدة التعقيد والترابط، وتيسيره للأخذ بنهج متكاملة وكيّة للتصدي لتحديات السلام والأمن. وأكد شركاء الأمم المتحدة على ما يتمتع به المكتب من ميزة نسبية من خلال صلاحيته لعقد الاجتماعات وشرعيته وسلطته لأثارة القضايا المثيرة للحساسيات السياسية. وضرب مثال على نجاح التآزر بين المناطق وبين القطاعات بالشراكة القائمة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من أجل التصدي للتهديدات الأمنية في خليج غينيا وحوض بحيرة تشاد. وتعالى الدعوات إلى تعزيز التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التهديدات الراهنة والمستجدة، باتباع طرق منها آليات التنسيق المنهجي على الصعيدين التقني والرفيع لتحسين التخطيط ووضع الاستراتيجيات المشتركة. وتبيّن لبعض المحاورين أن الأدوار والمسؤوليات أصبحت تنطوي على غموض عقب إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما فصل الارتباط بين دور الممثلين المقيمين والمنسقين المقيمين، مما أدى إلى تعقيد تعاونهم مع المكتب وأوجد صعوبات تنفيذية على صعيد البرامج بشأن أطر الحفاظ على السلام.

٤٩ - ويواصل المكتب عمله من أجل تعزيز شراكاته مع المنظمات الإقليمية. فتعاونه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تمثل شريكه الرئيسي، يسترشد بخطة عمل مشتركة ويتجلى في ارتباطات مشتركة منتظمة في مجالي الدبلوماسية الوقائية والوساطة. وأشار عدة محاورين إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تمتلك أطراً معيارية ومؤسسية ملموسة هي، وإن كانت متسقة مع قيم الأمم المتحدة ومبادئها، مكثّفة على نحو أفضل مع الوقائع الإقليمية وتسمح بممارسة مزيد من ضغط الأنداد. ويمكن أن تشكل أساساً للشراكة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى جانب معايير الأمم المتحدة وقيمتها. فعلى سبيل المثال، أشار المحاورون من المجتمع المدني إلى إطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاعات المعتمد في عام ٢٠٠٨ والخاضع للتفعيل حالياً، وهو إطار يمكن أن يشكل وثيقة لإقامة الشراكات في مجال التصدي للقضايا المتعددة الجوانب التي تواجه هذه المنطقة دون الإقليمية اليوم. وفي هذا الصدد، أُشير إلى ضرورة

تعزيز الشراكة بين الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والمكتب سواء على مستوى القيادة أو العمل. وجرت الدعوة بقوة إلى إنشاء مكتب اتصال تابع لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في أبوجا، بمقر مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تُسند إليه مهمة النهوض بالتنمية العضوية للشراكات وتعزيز الصلات بين الإنذار المبكر والعمل المبكر.

٥٠ - وينبغي أيضا زيادة تعزيز التعاون مع الشركاء الآخرين، بمن فيهم أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد وأمانة اتحاد نهر مانو. وأثنى هؤلاء الشركاء الإقليميون على مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لما يقدمه من دعم في مجال بناء القدرات المتعلقة بالتصدي للتهديدات العابرة للحدود والمتداخلة وذلك عن طريق التخطيط المشترك والمساعدة بشأن وضع الاستراتيجيات والتقييمات الميدانية المشتركة والتنسيق العام بهدف تعظيم الأثر المتحقق والاستفادة من المزايا النسبية. ودعا بعض الكيانات إلى تعزيز الدعم المقدم من المكتب، بما في ذلك ما يتصل بالانتخابات الرئاسية التي تنطوي على رهانات كبيرة، والأمن الحدودي المشترك، وتدابير بناء الثقة، ومكافحة الجريمة في خليج غينيا وحوض بحيرة تشاد. وأشارت كيانات أخرى إلى أن المكتب يمكن أن يقدم دعمه في مجال المساعي الحميدة للتصدي لما يؤثر في المنطقة من تحديات أكثر تعقيداً، من قبيل التصدي للعنف الطائفي وتيسير المفاوضات بين الحكومات والجماعات المسلحة من أجل تسوية النزاعات.

٥١ - وأشار المحاورون أيضا إلى ضرورة تعزيز التعاون والشراكة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنظومة الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة خليج غينيا، وغيرها من الجهات الشريكة للتصدي للتحديات في المنطقة، وكذلك العمل مع الكيانات في المناطق المجاورة، مثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وتشمل مجالات التعاون الممكن وتعزيز التأزر الأمن البحري، والجريمة المنظمة والقرصنة في خليج غينيا، والنزاع المتصل بتأثير تغير المناخ في منطقة حوض بحيرة تشاد. ومنتدى حكام حوض بحيرة تشاد، الذي يدعمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالتعاون مع جهات شريكة أخرى، هو مثال جيد على جهود لبناء السلام عبر الحدود يقوم بها أصحاب مصلحة متعددون وينبغي منحها المزيد من الدعم وتكرارها في أماكن أخرى. وينطبق الأمر ذاته على منتدى حكام منطقة ليبتاكو - غورما، الذي يتلقى أيضا الدعم من المكتب.

٥٢ - وأعطيت الأولوية للشراكة بين المكتب والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال إنشاء خلية الاتصال التابعة للمكتب في عام ٢٠١٦ في نواكشوط، حيث يوجد مقر أمانة المجموعة الخماسية. بيد أن المحاورين، بما في ذلك داخل أمانة المجموعة الخماسية ومن بين الدول الأعضاء في منطقة الساحل، أبرزوا الحاجة إلى تعزيز وجود المكتب في نواكشوط. ويعمل حاليا في خلية الاتصال موظف ومساعد. وبالنظر إلى تزايد التعاون والشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية، أعرب عن الرغبة في رؤية الخلية تعمل بمثابة جهة اتصال وحيدة بين كيانات منظومة الأمم المتحدة وأمانة المجموعة الخماسية وكمركز لرصد التطورات وتعزيز تعامل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع الجهات الفاعلة في منطقة الساحل. وحتى تاريخ هذا التقرير، تشمل إنجازات خلية الاتصال التابعة للمكتب، التي تعاني نقصا كبيرا في الموارد، تقديم الدعم للمجموعة الخماسية في إنشاء خليتها للإنذار المبكر والخلية الإقليمية لمكافحة التطرف وفروعها الوطنية، بدعم من مكتب مكافحة الإرهاب. واتفق المحاورون على أن

زيادة توضيح دور خلية الاتصال وتزويدها بالموارد اللازمة سيتيحان استخداما أكبر لوجودها من الناحية الاستراتيجية، فيما يرتبط بمهمتها المتعلقة بالاتصال وكذلك تنسيق التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة مع أمانة المجموعة الخماسية.

٥٣ - والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمجتمع المدني أخذ في الازدياد. وأثنى المحاورون على المكتب لدعمه الرفيع المستوى والتقني بشأن العمليات الانتخابية ومسائل الحوكمة، واقتروا وضع آليات منهجية للتحليل الذي يقوده المجتمع المدني كي يستنير به المكتب بانتظام في تدخلاته المتعلقة بالمسائل العابرة للحدود والمسائل الشاملة.

٥٤ - وعموما، أشير في الاستعراض إلى ضرورة إحداث تحول في تعامل المكتب مع المنظمات الإقليمية من بناء القدرات إلى التعاون القائم على الشراكة. ومن شأن هذا التحول أن يؤدي إلى الاعتراف بالقدرات المؤسسية الإقليمية الموجودة والاستفادة منها بشكل أفضل لتحقيق السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، سيراعى في هذا التحول أنه في بعض الأحيان، تكون للأمم المتحدة قدرة محدودة على منع الأخطار التي تهدد المبادئ والممارسات الديمقراطية وأنه كثيرا ما تمكن شراكة موحدة بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة من القيام باستجابة أكثر فعالية، نتيجة للأطر المعيارية والمؤسسية الأنسب على الصعيد الإقليمي.

جيم - دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنسيق الأعمال الدولية والإقليمية في منطقة الساحل

٥٥ - سلط المحاورون من الأمم المتحدة الضوء على الطرق العديدة التي يسهمون من خلالها في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بما في ذلك دور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تنفيذها. وأشارت المكاتب الممثلة في مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة إلى أنه بالرغم من تكريس كامل جهودها للتنفيذ التام للاستراتيجية والتزامها الكامل بذلك، فقد أعاق الافتقار إلى الوضوح فيما يخص الأدوار والمسؤوليات جهودها في السنوات الأخيرة. ومنذ الاندماج بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، حدث عدد من التغييرات في قيادة الأمم المتحدة المعنية بالاستراتيجية، بما في ذلك تعيين مستشار خاص في عام ٢٠١٨ لفترة سنة واحدة. واعتُبر أن التغييرات في قيادة الأمم المتحدة المعنية بالاستراتيجية قد أثرت سلبا على الشراكة بين الأمم المتحدة وأمانة المجموعة الخماسية وعلى ضمان وجود جهة اتصال وحيدة للشركاء. وكانت التحديات الأخرى المتعلقة بعمل الأمم المتحدة في منطقة الساحل ترتبط بالحاجة إلى تحسين التنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، كان من المتوقع أن يساعد تقسيم جديد للعمل، على نحو ما وافقت عليه منظومة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، على سد الفجوات المؤسسية وحفز التنفيذ.

٥٦ - وينبغي أيضا أن ينظر إلى الرئاسة المشتركة بين المكتب وبعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل وأمانته الفنية على أنها خطوة هامة للمساعدة على توسيع نطاق تعاون الأمم المتحدة مع الجهات النظرية. ويظل المنبر إطارا استراتيجيا يجمع بين كل كيانات الأمم المتحدة، والجهات الشريكة، والبلدان في منطقة الساحل الكبرى، ويؤكد على أن الأزمنة الراهنة تتجاوز حدود البلدان المبتلية بها مباشرة. ومع ذلك، أشار المحاورون إلى ضرورة القيام بالمزيد لترجمة عمله

إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع. وكما أبرز في سلسلة من الدراسات، يظل تنسيق الأثر الاستراتيجية المختلفة في منطقة الساحل أحد القيود الرئيسية التي تحول دون تحقيق الكفاءة في العمل في الميدان، ويساهم في حدوث الغموض وتبديد أوجه التآزر.

٥٧ - ومن المجالات الأخرى التي يوجد توافق في الآراء بشأنها أن المكتب ينبغي أن يحافظ على الدورين اللذين يقوم بهما في إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وتحديدًا عقد الاجتماعات والقيام بالدعوة في المجال السياسي. وبالنظر إلى العدد الكبير من الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية والمبادرات المساهمة في ذلك، اعتُبر الدور الذي يضطلع به المكتب بناءً. وفي أيلول/سبتمبر، أقر الأمين العام نهجاً جديداً لتعزيز تنسيق جهود الأمم المتحدة في منطقة الساحل من خلال هيكل حوكمة جديد من أجل تنفيذ الاستراتيجية. وأشار أيضاً إلى أن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بعمل أفضل في التعريف بعملها المتعلق بالاستراتيجية. ولئن كان يجري القيام بالكثير من العمل، فإن إحدى الثغرات التي حُددت تتمثل في عدم بروز تدخلات برامج الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الاستراتيجية وعدم الوعي العام بها.

دال - تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

٥٨ - أحاط الخبير المستقل علماً بعدة طرق ما فتى مكتب الأمم المتحدة يقوم من خلالها، وبالتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين، بالمساعدة على التصدي لتحديات الحوكمة وتعزيز احترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وسيادة القانون خلال الفترة قيد الاستعراض. واستفاد المكتب من دوره في مجال المساعي الحميدة، وشرعيته وإمكانية وصوله إلى صناع القرار من أجل الدعوة إلى مكافحة الاتجاه الملاحظ مؤخراً في الإصلاحات الديمقراطية (المراجعات الدستورية والإصلاحات الانتخابية وإصلاح الأحزاب السياسية) التي تستخدم كوسيلة لتوطيد السلطة السياسية والاقتصادية أو تمديد فترة شغل المناصب. وما فتى المكتب يؤدي أيضاً دوراً في تعبئة الإرادة السياسية في المنطقة من أجل التصدي للاتجاه المتنامي المتمثل في استخدام نظام العدالة كأداة لتحقيق مكاسب سياسية، وكذلك في المساعدة على حشد الجهات الفاعلة السياسية في المنطقة من أجل مواجهة التحديات من قبيل الإفلات من العقاب والافتقار إلى إمكانية اللجوء إلى القضاء.

٥٩ - وتتراوح الجهود المبذولة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع تدخلات المكتب من الدعوة إلى التمكين السياسي للمرأة في المساعي الحميدة الرفيعة المستوى للممثل الخاص إلى دعم خطط العمل المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني. وتشمل الأنشطة الإضافية دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى دمج المنظورات الجنسانية في تصميم وتنفيذ استراتيجيات من أجل معالجة الأسباب الجذرية للأزمات وتنظيم حملات ضد العنف الجنساني والترويج للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في العمليات الانتخابية وفي الاستراتيجيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

٦٠ - وإذ سُلّم بالعمل البالغ الأهمية الذي يضطلع به المكتب في المنع العملي، أشار في الاستعراض إلى أن المكتب قد استثمر بشكل أقل في جانب الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون من ولايته الذي يدعم المنع الهيكلي. ويتطلب عدد من التحديات من المكتب إعادة توجيه جهوده نحو المشاكل الهيكلية

والأسباب الجذرية. وتشمل هذه التحديات ما يلي: (أ) التهديدات الناشئة، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والعنف القبلي، وتقلص الحيز المتاح للمبادئ الديمقراطية، والإصلاحات الدستورية والانتخابية المطعون فيها، وعدم كفاية آليات الرقابة والمساءلة، ولا سيما في قطاع الأمن، والتدخل في عمل الجهاز القضائي؛ (ب) المطالب الملقاة على عاتق المكتب والمتعلقة بدعم خطة الحفاظ على السلام في بوركينافاسو وغامبيا وإنشاء فريق قطري للأمم المتحدة في غينيا - بيساو. ومن الناحية العملية، وحتى تاريخ هذا التقرير، أدت هذه التحولات إلى سعي المكتب إلى توسيع نطاق دبلوماسيته الوقائية، وتحليله السياسي، ودعمه الاستشاري، بما في ذلك عمليات النشر في البلدان، غير أن محدودية الموارد البشرية قد أعاقت تحقيق الأثر المرجو.

خامسا - التوصيات

٦١ - بناء على النتائج الآتية الذكر، ووفقا للطرائق المقررة للاستعراض، قدمت توصيات بشأن نطاق ولاية وأنشطة المكتب، والمجالات التي تحتاج إلى تحسين، فضلا عن علاقته بكيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل في البلدان التي تدخل في نطاق اختصاصه.

٦٢ - وفي ظل التدهور السريع للبيئة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يوصي الخبير المستقل بشدة بأن يدعم مجلس الأمن عمل مكتب الأمم المتحدة وغيره من كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية لكفالة اتباع نهج مشترك في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى المساعدة في التصدي للتحديات في المنطقة دون الإقليمية.

٦٣ - ولا يزال المكتب يثبت أهميته وعدم إمكانية الاستغناء عنه في منطقة دون إقليمية متزايدة التعقيد والتقلب تحتاج إلى الدعم المتسق من المجتمع الدولي. وما فتئ المكتب يقدم إسهامات كبيرة في الوقاية من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص. وظل المكتب فعالا بشكل خاص في منع الأزمات المتصلة بالانتخابات أو التخفيف منها، وتعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع وعمليات الإصلاح في عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية. وينبغي للمكتب أن يعزز دبلوماسيته الوقائية ومساعيه الحميدة وجهوده للوساطة من أجل معالجة التوترات المتصلة بالانتخابات ودعم الحوار السياسي في المنطقة دون الإقليمية.

٦٤ - وفي سياق تم فيه انسحاب عمليتين من عمليات حفظ السلام، هما عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وبالنظر إلى أنه يتوقع أن يغلق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في عام ٢٠٢٠، ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أن يقدم الدعم والتوجيه السياسيين الدقيقين، بما في ذلك القيام بعمليات النشر في بلدان سيراليون، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيا، فضلا عن البلدان الأخرى التي تدخل ضمن اختصاصه. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن يقوم المكتب بالمزيد من حيث القيام بالدبلوماسية الوقائية وتقديم الدعم الفني والاستشاري العام إلى بوركينافاسو وغامبيا في إطار خطة الحفاظ على السلام، الأمر الذي يتطلب تخصيص قدر كبير من الموارد البشرية والمالية الجديدة.

٦٥ - وتم التوصل في الاستعراض إلى استنتاج مفاده أن ولاية المكتب لا تزال صالحة وينبغي تعزيزها من أجل تمكين المكتب من التصدي بشكل أفضل للتهديدات الناشئة، وتقديم الدعم إلى البلدان التي تجاوزت

المرحلة الانتقالية بعد الانسحاب التدريجي لعمليات الأمم المتحدة للسلام في المنطقة دون الإقليمية. لذلك، ينبغي للمكتب تعديل رؤيته الاستراتيجية، مع مراعاة التقدم المحرز في المنطقة في تعزيز هيكل السلام والأمن، والتحديات المتغيرة والمتزايدة التعقيد التي تواجهها المنطقة، وأهمية تعزيز الشراكات الإقليمية على أساس مبادئ التكامل، والميزة النسبية، والمسؤولية الجماعية من أجل الاستجابة في وقت مبكر لمنع نشوب النزاعات. ومع ذلك، وعلى الرغم من التهديدات المتزايدة التي تواجهها المنطقة، فإن المكتب هو في المقام الأول مكتب سياسي، وينبغي أن يسعى إلى المحافظة على هذا الدور بدلا من أن يساق إلى القيام بأدوار ومسؤوليات تتجاوز قدراته.

٦٦ - وستتطلب زيادة التوقعات فيما يخص المكتب تخصيص قدر كبير من الموارد البشرية والمالية الجديدة للقيام بما يلي: (أ) إنشاء قدرات جديدة للتعامل مع البلدان التي تجاوزت المرحلة الانتقالية، وتعزيز شراكته مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية، وتعزيز التعاون في منطقة حوض بحيرة تشاد، وزيادة قدرات التنسيق وتوفير المزيد من الدعم المساند للمكتب من مقر الأمم المتحدة.

ألف - الولاية

١ - المساعي الحميدة للمساعدة في بناء السلام والحفاظ على السلام وتعزيز القدرات دون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات ورصد التطورات السياسية

٦٧ - ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مواصلة أنشطته المتعلقة بالمساعي الحميدة والوساطة والدبلوماسية الوقائية من أجل المساعدة في بناء السلام، والحفاظ على السلام، والقيام بالوساطة. وينبغي للمكتب، قدر الإمكان وتمشيا مع رؤيته الاستراتيجية، أن يضطلع بهذه الأنشطة بالاشتراك مع الجهات الفاعلة الإقليمية أو دعما لها. وتتطلب أعمال التعاون الرفيعة المستوى التحول إلى ما يتعدى العواصم لتشمل الجهات السياسية صاحبة المصلحة على مستوى المقاطعات والمجتمعات المحلية من أجل التعامل مع البؤر الساخنة المحتملة والتهديدات الناشئة، بما في ذلك تعبئة الجهود من أجل التصدي للتوترات الناجمة عن العنف القبلي والإرهاب ونزع فتيلها.

٦٨ - وينبغي لأنشطة المكتب في مجالات الرصد والتحليل والتوعية أن تركز على التهديدات الحالية والناشئة، بحيث يستفيد من دوره كمنتدى من أجل وضع جدول الأعمال في المنطقة دون الإقليمية، ومن صلاحيته فيما يتعلق بعقد الاجتماعات من أجل بناء الدعم للاستجابات الفعالة. وينبغي للمكتب أيضا أن يسعى إلى زيادة إبراز عمل الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وسد الثغرات الموجودة في التوعية به.

٦٩ - وخلال السنوات الثلاث المقبلة، ستكون المساعي الحميدة للمكتب، بمشاركة مباشرة من الممثل الخاص، مطلوبة في المنطقة دون الإقليمية وهي تستعد لإجراء انتخابات وطنية ستكون فيها الرهانات كبيرة، بما في ذلك انتخابات رئاسية في بوركينا فاسو، وتوغو، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار في عام ٢٠٢٠؛ وفي النيجر في عام ٢٠٢١؛ وفي ليبيريا في عام ٢٠٢٢؛ وفي سيراليون ونيجيريا في عام ٢٠٢٣. وبعد إجراء الانتخابات في المنطقة، ينبغي للمكتب أن يواصل الحوار السياسي الاستراتيجي مع الحكومات المعنية والجهات صاحبة المصلحة من أجل تيسير تنفيذ التوصيات التي قدمتها أفرقة الرصد أو المراقبة والتي تهدف إلى تحسين نوعية وشمولية العمليات الانتخابية اللاحقة. ويمكن أن يشمل ذلك تيسير الحوار والمتابعة فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها. وينبغي الاضطلاع بهذه

الجهود بالتنسيق مع شعبة المساعدة الانتخابية، بالنيابة عن جهة التنسيق للأمم المتحدة بشأن أنشطة المساعدة الانتخابية. وينبغي أن يكون الدعم الانتخابي المحتمل للأمم المتحدة في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالانتخابات موضوع طلب رسمي للمساعدة الانتخابية من الحكومات المعنية، يليه إجراء تقييم للاحتياجات الانتخابية من أجل تحديد التفاصيل من قبيل طرائق ونطاق المساعدة الانتخابية المحتملة للأمم المتحدة.

٢ - تعزيز القدرات دون الإقليمية على مواجهة ما يهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أخطار عابرة للحدود ومتداخلة

٧٠ - ينبغي أن يتحول تأزر المكتب مع المنظمات الإقليمية من بناء القدرات إلى بناء الشراكات من أجل زيادة الاعتراف بالآليات الإقليمية القائمة للسلام وتحسين الاستفادة من قوتها. وينبغي للمكتب أن يعزز تأزره مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، محاوره الإقليمي الرئيسي، على صعيد القيادة والصعيد التقني على السواء، لضمان استدامة الجهود المشتركة ولتعزيز التأثير مع الشركاء الآخرين في المنطقة، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٧١ - ولذا ينبغي للمكتب أن ينشئ وجوداً في أبوجا، إذ من شأن ذلك تمكينه من تعزيز علاقته الاستراتيجية والتشغيلية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بطريقة تعزز الصلة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر، وتساهم في بناء قدرات الكيانات دون الإقليمية الناشئة، مثل اتحاد نهر مانو، وتعالج الأخطار العابرة للحدود التي تهدد السلام والاستقرار. وقد أثار الحاجة إلى ذلك الوجود عددٌ من المحاورين وكانت إحدى التوصيات التي خرج بها اجتماع الدوائر الإدارية في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في داكار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي السياق نفسه، يوصي الخبير المستقل بتعزيز خلية الاتصال التابعة للمكتب في نواكشوط لتعزيز قيمتها المضافة وفعاليتها.

٧٢ - ولدى الأمم المتحدة وجود في عدة مواقع في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك عملية واحدة لحفظ السلام. ولدى المكتب وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولايتان محددتان ومتميزتان، إلا أنه ينبغي لهما مواصلة العمل معاً بشأن القضايا ذات الطابع الإقليمي. وينبغي أن يواصل المكتب تعزيز قدرته على المشاركة في البحوث والتحليلات الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل عبر الوطنية ذات الصلة بالسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتعزيز تبادل المعلومات والدروس المستفادة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يعمل المكتب بالشراكة مع مراكز الفكر والمؤسسات البحثية الإقليمية وكذلك مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقتها القطرية لضمان تكامل التحليل بهدف: (أ) معالجة ديناميات السلام والأمن المتزايدة التعقيد والترابط في المنطقة؛ (ب) المساعدة في تهيئة بيئة سياسية مواتية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل التنفيذ الفعال للأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يستفيد المكتب من شراكات الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والمؤسسات الأخرى لتنسيق توجيه الرسائل الاستراتيجية وتعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين.

٧٣ - ويجدر الثناء على التعاون المتنامي بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على صعيدي القيادة والعمل وينبغي تشجيعه، لا سيما في

تنفيذ إعلان لومي بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٨، وفي تبادل الممارسات الجيدة بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. والجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل للتصدي للتحديات الأمنية في شمال شرق نيجيريا ومنطقة حوض بحيرة تشاد خطوة إيجابية، وينبغي أن يعد المكتب المزيد من المقترحات لزيادة الدعم المقدم للحكومات الإقليمية للمساعدة في معالجة الأزمة، إلى جانب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧) تنفيذًا تامًا. ومما يجدر الإشادة به أيضاً جهود المكتب الرامية إلى وضع حلول إقليمية لمنع وتسوية المنازعات بين المجتمعات الزراعية والرعية. وينبغي تشجيع المكتب على زيادة العمل مع الحكومات الإقليمية في وضع خريطة طريق لمعالجة العوامل الطويلة الأجل الدافعة للعنف.

٧٤ - وبالنظر إلى الحاجة المعلنة إلى أن يعزز المكتب تأزره وتعاونيه مع الكيانات دون الإقليمية والإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واتحاد نهر مانو ولجنة خليج غينيا، من أجل معالجة التحديات في المنطقة، ومن أجل تعميق عمله مع الكيانات في المناطق المجاورة، مثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، يوصي الخبير المستقل بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل باستكشاف إمكانيات تعزيز هذه الشراكات وتعزيز المزيد من أوجه التآزر، بما في ذلك في مجالات مثل الأمن البحري، والجريمة المنظمة والقرصنة في خليج غينيا، والنزاع المتعلق بتأثير تغير المناخ، والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن يضطلع المكتب بدور في مجال الدعوة وعقد الاجتماعات والتنسيق لدعم تلك الارتباطات.

٣ - دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنسيق الارتباطات الدولية والإقليمية في منطقة الساحل

٧٥ - ينبغي أن يواصل المكتب قيادة منظومة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال دوره في الدعوة إلى عقد اجتماعات ودوره في الدعوة السياسية، ومن خلاله تنسيقه لارتباطات الأمم المتحدة في منطقة الساحل. إلا أنه يتعين أن تحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات في هذه الارتباطات من أجل تعزيز التنسيق. وينبغي على وجه السرعة اعتماد وتنفيذ تقسيم العمل فيما يتعلق بحكومة الاستراتيجية وتنفيذها، على النحو الذي اقترحت مكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة وأقره الأمين العام في أيلول/سبتمبر.

٧٦ - وفي إطار التقسيم المقترح للعمل، يضطلع المكتب التنفيذي للأمين العام بالمسؤولية العامة عن العمل القيادي المتعلق بالجهود الرفيعة المستوى المبذول من أجل إبراز العمل، والدعوة، وتعبئة الموارد، ومشاركة الدول الأعضاء. وسيقوم المكتب التنفيذي أيضاً بإنشاء فريق رؤساء وتعبئة المجتمع الدولي لمعالجة البيئتين الأمنية والسياسية من أجل تسهيل التدخلات الإنمائية. وسيوفر الممثل الخاص قيادة موحدة على المستوى الإقليمي، بما في ذلك القيادة السياسية، والتواصل السياسي مع الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية، والتفاوض بشأن توفير حيز لتيسير التنمية وإيصال المساعدات الإنسانية، وإجراء التحليل

السياسي، وتوفير التوجيه. وستكلف وكالات الأمم المتحدة بالتنفيذ، وذلك بالتنسيق مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٧٧ - وفقاً للاستعراض الاستراتيجي، يوصى بالتالي بأن تعدّل ولاية المكتب لكي تعكس دوره في إطار هيكل الحكومة الجديد لتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة.

٤ - تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

٧٨ - ينبغي أن يعزز المكتب فعالية جهوده التنفيذية لمنع نشوب النزاعات عن طريق إدماج قواعد الأمم المتحدة وسياساتها المتعلقة بسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن في المساعي الحميدة للممثل الخاص وتعزيز التحليل بشأن عوامل النزاعات المحتملة المتصلة بالتطورات في قطاعي الأمن وسيادة القانون. وينبغي للمكتب تهيئة حيز سياسي يفضي إلى الإيصال الفعال للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين فيما يتعلق بإصلاح قطاعي العدالة والأمن. وينبغي أن يدعم وضع وتنفيذ ترتيبات إقليمية للتعاون بين أجهزة القضاء والشرطة، بالتنسيق الوثيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بهدف تعزيز إمكانية الوصول إلى نظم العدالة الجنائية وكفاءتها ومساءلتها في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب.

٧٩ - وإضافةً إلى ذلك، ينبغي للمكتب أن يزيد دعمه للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ إطارها السياسي لإصلاح قطاع الأمن والحكومة وتفعيل مدونتها لقواعد سلوك القوات المسلحة وأجهزة الأمن بغية تعزيز فعالية المؤسسات الأمنية وتحسين مساءلتها.

٨٠ - وينبغي للمكتب مواصلة الدعوة في مجال نبذ السياسات والممارسات التي تقوض سيادة القانون والحكومة الرشيدة لقطاع الأمن، بالاستناد إلى التحليل المعزول لعوامل الخطر وعوامل النزاعات المحتملة الناشئة عن ضعف مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية أو عدم شمولها أو عدم خضوعها للمساءلة. وينبغي أن يقوم المكتب أيضاً بالدعوة من أجل إحراز تقدم في مكافحة الفساد والإفلات من العقاب واحترام استقلال السلطة القضائية.

٨١ - وما برح المكتب يضطلع بجهود جيدة في مجال تعزيز ودعم مشاركة المرأة والشباب في العمليات السياسية. ومن المهم أن يواصل المكتب اتباع السبل العملية لتحقيق مبادراته المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى جانب المساعي الحميدة بشأن هذه المسائل.

٨٢ - وسيكون لتعزيز تعاون المكتب مع مكتب مكافحة الإرهاب أهمية حاسمة، بالنظر إلى ولاية الأخير ودوره المحوري في تعزيز تنسيق جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتجانسها، وفي تقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء استناداً إلى التحليلات والتوصيات المقدمة من كيانات مثل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وينبغي أن يواصل المكتب الاعتماد على تقييمات الخبراء لتعزيز جهود الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب، وعلى قدرات مكتب مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للاستشارة بها في تحليلاته بشأن سيادة القانون والجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة والاتجار والإرهاب والتطرف العنيف.

٨٣ - وينبغي أن يحافظ المكتب على البعد المتعلق بحقوق الإنسان في ولايته بالنظر إلى الحاجة إلى الدعم في هذا المجال في المنطقة. وينبغي له مواصلة ضمان التنسيق الوثيق مع مفوضية حقوق الإنسان والاستفادة من الدعم التقني الذي تقدمه من خلال مكتبها الإقليمي لغرب أفريقيا. وينبغي له مواصلة إدماج حقوق الإنسان في جهوده في مجالات التحليل السياسي والإنذار المبكر والمساعد الإنسانية. وينبغي أن يتم ذلك من خلال التحليل المعزز لاتجاهات حقوق الإنسان وما يستجد من تطورات في المنطقة ومن خلال زيادة التنسيق مع مفوضية حقوق الإنسان بغية ضمان تعزيز الإنذار المبكر والإجراءات الوقائية. وعلاوة على ذلك، وفي سياق كثرة التحديات الأمنية في المنطقة، ينبغي للمكتب أن يقوم، بالتعاون مع المفوضية، بتنمية قدراته على إسداء المشورة في مجال إدماج حقوق الإنسان في عمليات السلام غير التابعة للأمم المتحدة، وفي مجال سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان.

٨٤ - وأخيراً، ووفقاً للاستعراض، يوصي الخبير المستقل بتعديل ولاية المكتب تمثيلاً مع تزايد الطلبات التي يواجهها للحفاظ على السلام في بوركينافاسو وغامبيا ومرافقة بلدان تمر بمرحلة ما بعد الفترة الانتقالية مثل سيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا لمعالجة المنع الهيكلي. وستتطلب هذه التغييرات زيادة الموارد البشرية داخل المكتب والتفكير ملياً في أولويات المكتب الاستراتيجية في المجالات التي تعتمد على الميزة النسبية للمكتب.

٨٥ - واستناداً إلى ما انتهى إليه الخبير المستقل من نتائج وما أبداه من ملاحظات، وإلى تغير البيئة السياسية والأمنية في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، واستمرار الحاجة في جميع أنحاء المنطقة إلى الدعم لتوطيد الحكم الديمقراطي والتصدي للتحديات الأمنية، يوصي الخبير المستقل بإعادة صياغة رؤية المكتب الاستراتيجية وولايته من أجل ما يلي: (أ) تعزيز دور المساعي الحميدة الذي يقوم به؛ (ب) العمل على تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية للتصدي على وجه الخصوص لمسألة انعدام الاستقرار المتصل بالانتخابات والتحديات المتصلة بسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن والحوكمة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، والإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب؛ (ج) تقديم الدعم من خلال الدعوة السياسية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛ (د) إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الفترة الانتقالية وتزويدها بالدعم لتمكينها من بناء القدرات المحلية والوطنية ورعاية السلام الهش، ودعم توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد؛ (هـ) العمل على تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار السياسي الجامع، مع ضمان المشاركة السياسية للمرأة والشباب في المنطقة، عن طريق دعم قدرة الدول على إنشاء بنى تحتية للسلام.

باء - قدرات المكتب

٨٦ - من الضروري للغاية أن تتوفر منصة دعم سريعة التجاوب وخفيفة الحركة وفعالة حتى يتحقق النجاح في تنفيذ الولاية. وفي هذا السياق، ومع تطور السياق التشغيلي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يتعين أيضاً أن تتطور قدرات المكتب على تقديم الدعم للبعثات.

٨٧ - ومنذ اعتماد ولاية المكتب الحالية، وقع عدد من التطورات المهمة التي سيكون لها تأثير ملموس على عمليات المكتب من منظور الدعم، ويتوقع حدوث المزيد منها من الآن وحتى نهاية عام ٢٠٢٠. وعلى وجه التحديد، سيؤدي إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (المتوقع في عام ٢٠٢٠)، إلى جانب

الحاجة إلى تقديم الدعم لبوركينا فاسو وغامبيا في إطار خطة الحفاظ على السلام، إلى زيادة الطلب على خدمات المكتب. وفي الوقت نفسه، يتيح إدماج نظام المنسقين المقيمين في الأمانة العامة وإضفاء اللامركزية على السلطة الإدارية بتفويضها لرؤساء الكيانات في إطار الإصلاحات الإدارية فرصاً لتعزيز الشراكات وتحقيق التأزر.

٨٨ - ومن منظور زيادة العمل مع المنظومة الإنمائية، ينبغي أن يتطلع المكتب إلى تعظيم أوجه التأزر في مجال الدعم الإداري في سياق إنشاء مركز خدمات إقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإنجاز دار الأمم المتحدة في السنغال بنهاية عام ٢٠٢٠. وتشمل مجالات الفرص المباشرة التفعيل الكامل لاتفاقات الاعتراف المتبادل في عملية الشراء بحيث يمكن للمكتب استخدامها. وبمجرد الانتهاء من دار الأمم المتحدة، ينبغي أن يبحث المكتب سبل الاستفادة الكاملة من الخدمات المشتركة التي ستصبح متاحة.

٨٩ - تمشيا مع قيام المكتب بتوفير دعم برنامجي أكبر لغينيا - بيساو، ينبغي لعنصر الدعم أن يقيم ما إذا كان في وضع يمكنه من تقديم دعم إداري للخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وإغلاقه في عام ٢٠٢٠.

٩٠ - وسيتعين أيضاً إعادة تقييم الأصول والقدرات التشغيلية الأساسية المتاحة للمكتب حالياً. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى طائرات الأمم المتحدة، التي يشترك في استخدامها أيضاً مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وفي سياق التوسع المقترح في الأنشطة وإغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، سيلزم تحديد الاحتياجات المقبلة لضمان دعم الأصول الجوية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي السياق نفسه، من المفهوم أيضاً أن هناك حاجة إلى الموارد لإحلال الأصول في عدد من المجالات، بما في ذلك أسطول المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩١ - وبالإضافة إلى الأصول التشغيلية، سيتعين تطوير مستويات ملاك الموظفين وهياكله وترتيباته القائمة لمعالجة الولاية الجديدة والمتطلبات الجديدة للسلطة اللامركزية. وسيتعين إجراء استعراض لمستويات ملاك الموظفين في المكتب وهياكله، ينبغي أن يشمل استعراضاً كاملاً لقدرات الدعم المقدم من البعثة. وفي إطار الاستعراض الشامل للمكتب، يوصى بأن يدرس المكتب عن كثب منصة الدعم القائمة لضمان استمراره في الاحتفاظ بخفة الحركة وسرعة التجاوب والفعالية.